فقد جاء تشكيل الادارة الاميركية الجديدة ليثبّت تلك السياسة، حتى ان بوش أعطى ثلاثة مقاعد هامّة لمناصري كيسنجر، شغلها نائب وزير الخارجية، لورانس ايغلبيرغر، ورئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، دينيس روس، ونائبه آرون ديفيد ميلر. ولم يخف الطاقم الجديد توجّهاته نحو اتباع سياسة الخطوات الصغيرة، والمحدودة، التي تهدف الى تحريك الوضع الراهن في الشرق الاوسط. وقد صرّح وزير الخارجية، جيمس بيكر، بأن واشنطن ركّزت، خلال الشهرين الماضيين، على «الحاجة الى عملية تستند الى الخطوة ـ خطوة». ولهذا لم يحاول بوش ممارسة ضغوط على شامير، خلال محادثاتهما، لانتاج خطة سياسية متكاملة وشاملة، بغض النظر عمّا ستكون عليه الخطة، ومدى ملاءمتها الحاجات الضرورية لحلّ النزاع في المنطقة. ويعكس هذا صحّة الرأي القائل بأن الادارة الاميركية لم تكوّن، بعد، تصوراً لخطة كاملة للحل في الشرق الاوسط، فاختارت تأجيل الحل الشامل لصالح المرحلي والمؤقت، حيث وجدت في أفكار شامير مدخلها نحو ما أسمته «تحريك العملية السلمية»، مبتعدة، بذلك، من جوهر المشكلة، متجنّبة تطوير موقفها من الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، متفادية أي بحث في موضوع المؤتمر الدولي، مستبدلة ذلك بالمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنيّة، والتي تبدأ من حيث غادر شامير واشنطن، أي من أفكاره، وتتابع زحفها البطيء، والمحدود، نحو «تطوير» هذه الافكار. لكن، على الرغم ممّا في هذا الرأي من تفسير، فقد تبتعد واشنطن، بدرجة ما، من هذا التصوّر؛ اذ من المحتمل ان تجد نفسها مضطرة الى مراعاة بعض شروط ومعطيات ومتطلبات الوضع الدولي، كأن تضع، بالتشاور مع الاتحاد السوفياتي، بعض الخطوط العامة لحل شامل مؤجل حيث يبقى التوجّه الاميركي الراهن منصبّاً على تحقيق حلّ جزئي مؤقت في اطار الانتخابات، وانطلاقاً منها. وهناك من يعتقد بأن واشنطن تتّجه نحو لعب دور «الوسيط» من حيث تسعى الى تقريب وجهات النظر الاسرائيلية، والفلسطينية، نحو بعضها البعض، وادخالها مسار الحلّ الشامل من بوّابة الاتفاق التدريجي على خطوات جزئية تتطلب تنازلات متبادلة من الطرفين وتنتهي عند اقرار شكلي لمؤتمر دولي ذي طابع احتفالي.

بدأت «وساطة» واشنطن، فعلياً، مع عبورها الممرّ السياسي الذي أوجدته مواقف الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني. فقد اعترف شامير، استناداً الى تصريحات بوش، بأن مقترحاته التي قدّمها في واشنطن تبقى ناقصة، وبحاجة الى تطوير؛ وأكدت م.ت.ف. بلسان عدد من مسؤوليها، في الخارج والداخل، عدم معارضتها للانتخابات، اذا أُجريت بشروط معيّنة، وفي ظروف محدّدة. ومن المسافة بين الموقفين، تحاول واشنطن الدخول لتحسين شروط اللعبة السياسية من دون ان تمارس ضغطاً على اسرائيل، مع حرص ظاهري على عدم ابتزاز م.ت.ف. او الظهور بمظهر الضاغط عليها، ولعب دور «الوسيط» الذي يسعى الى التوفيق بين طرفين متصارعين. فبدأت واشنطن تشجيع الطرفين على ما تسمّيه خفض التوتر، وتشجيع الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين «لخلق مناخ مؤات لمفاوضات حول الترتيبات الانتقالية والوضع النهائي للمناطق المحتلة؛ والطلب من الطرفين التزام المزيد من المرونة، والواقعية» التي تحاول واشنطن، من خلالهما، سحب تنازلات من الجانبين. وخلال ذلك تختبر واشنطن المدى الذي تستطيع م.ت.ف. الاقتراب من طرح شامير الذي سيكون، حسب تصوّرات مسؤولين في الادارة الاميركية، «بحاجة الى التحدث الى م.ت.ف. لاقناعها بالموافقة على الانتخابات والمساهمة في العملية». ويعتمد أصحاب هذا التصوّر على ان التحدث الاميركي عن ربط الانتخابات بالحل النهائي سوف يكون عامل جذب للفلسطينيين؛ امّا على الجانب الاسرائيلي، فسوف تكون الانتخابات وسيلة لاقناع شامير «بالاعتراف، علناً، بطبيعة المشكلة التي يواجهها، وهي مشكلة